

إعلان موقف شبكة الشرق الأوسط للابتكار في التعلم والتعليم

فيما يتعلق بأهداف التعليم للجميع ضمن إطار عمل الألفية الإنمائية لمرحلة ما بعد عام 2015

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط قفزة نوعية في التعليم من حيث معدلات الالتحاق في المدارس و المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي من سيتينات القرن الماضي و حتى الان. و ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس ليصل صافي معدل الالتحاق إلى ٩٤٪ مع نهاية العقد الاول من القرن الحالي. كما و أن نسب محو الأمية للكبار قد شهدت إنخفاضا ملحوظا لتهدب من ٤١٪ الى ٢٢٪ بين ١٩٩٠ و ٢٠١٠. بالإضافة إلى هناك مؤشرات التزام جيدة من الحكومات تجاه تمويل التعليم العام. و يزيد متوسط الاستثمار في التعليم عن ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي حسب بيانات البنك الدولي.

على الرغم من هذه الانجازات، فما زالت الدراسات و الارقام تظهر ضعفا عاما في تحسين جودة التعليم لتشمل المهارات الاساسية. علاوة على ذلك فما زالت هناك فجوة ايضا بين سوق العمل و مهارات خريجي المؤسسات التعليمية المختلفة. ناهيك عن ضعف الاقبال على التدريب المهني مما يزيد الفجوة بين حاجات سوق العمل و مهارات الخريجين.

من هنا جاءت شبكة الشرق الأوسط للابتكار في التعلم والتعليم (MENIT) كشبكة إقليمية تضم في عضويتها أكثر من ٣٠٠ من الخبراء والممارسين في مجال التعليم والتعلم في أقطار الأردن، وسوريا ، ولبنان، وفلسطين لتسهيل الحوار التربوي الإقليمي بين الخبراء، وتشجيعهم على تبادل المعلومات حول الممارسات المبتكرة، وتنفيذ مشاريع بحوث مشتركة بينهم، بالإضافة إلى تعزيز قدرتهم في التأثير على التوجهات التربوية الإقليمية والمحلية، وتعزيز جهودهم في تحسين نوعية التعليم وتحقيق مخرجات تعليمية ملائمة لاحتياجات المتعلمين في القرن الحادي والعشرين.

تركز الشبكة على الجهود الفردية والطوعية للأعضاء، وهي مستقلة ولا تتبع لأية جهة حكومية أو غير حكومية، ويقودها لجنة توجيهية منتخبة. وتعمل الشبكة حاليا تحت إشراف الصندوق الإقليمي المفتوح لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ORF-MENA) في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين. وتتخذ الشبكة من "تواصل.... ابتكر... شارك" شعارا لها. وهي عضو في الحملة العربية للتعليم، وفي المبادرة الإقليمية لتعزيز تعليم الكبار.

ومن خلال سلسلة من الاجتماعات والمشاورات الفردية والجماعية التي نظمها أعضاء الشبكة في الأقطار الأربعة في سياق العمل على رسم تصورات الشبكة حول ملامح التعليم وأهداف التعليم للجميع ضمن إطار عمل الألفية الإنمائية لما بعد ٢٠١٥، فإن الشبكة تؤكد على ما يأتي:

- 1- التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وبالتالي من الضروري توفير فرص تعليمية عادلة تضمن الحق في التعليم النوعي المجاني والإلزامي والشامل والجامع على قدم المساواة للجميع بغض النظر عن قدراتهم واحتياجاتهم وظروفهم
- 2- ضرورة أن يلعب التعليم دوراً مؤثراً في عملية تعزيز المساواة في الفرص بين الجنسين، وكذلك تعزيز قيم المواطنة الديمقراطية التي تؤسس لمجتمعات مدنية تحترم التعدد والتنوع
- 3- ضرورة توفير التعليم الشامل مدى الحياة للمتعلمين من الشباب والكبار لتلبية احتياجاتهم واحتياجات مجتمعاتهم
- 4- تعزيز التعليم الابتكاري الذي يستجيب لاحتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين، وينمي مهارات المتعلم، وبخاصة المهارات الحياتية، ومهارات التفكير النقدي والحوار والقيادة والإبداع والمواطنة الفاعلة والابتكار
- 5- تطوير كفايات المعلمين وتحسين ظروفهم المعيشية والمهنية وتعزيز دورهم في عمليات الإصلاح التربوي
- 6- حماية الحق في الوصول إلى التعليم، وضمان التعليم النوعي والأمن في المناطق التي تشهد حالات صراع مسلح أو تخضع لسلطات احتلالية.
- 7- تعزيز قدرات المؤسسة التعليمية وتطوير الأطر التشريعية والخطط الإستراتيجية وتوفير الموازنات الكافية الضرورية لتحقيق جودة التعليم
- 8- تبني دعوة المؤسسات الدولية التي تطالب بضرورة تخصيص ٦% من الدخل القومي للتعليم، وتخصيص ما بين ١٦-٢٠% من الموازنات الحكومية للتعليم بحيث تذهب نسبة كافية من هذه الموازنات إلى البرامج التطويرية
- 9- توجيه التعليم لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتضمين ذلك في الأهداف التنموية لما بعد ٢٠١٥ بحيث تكون جزء لا يتجزأ منها
- 10- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في رسم الرؤى المجتمعية للتعليم، وفي رسم السياسات التعليمية، ومراقبة مخرجات التعلم وتقييمها
- 11- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والتعليم، وتضمين قضاياهم في السياسات الإعلامية في إطار المنظور الحقوقي، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة والمنتجة في مختلف الجوانب الحياتية: الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها.